

## الوضع السياسي في العراق وسبل تدخل الحزب الشيوعي العمالي

المهام التالية، كأولويات رئيسية لتقوية الصف المستقل للطبقة العاملة والجماهير ونضالها من اجل الحرية والمساواة وتدخلها الفعال من اجل إزاحة هذه السلطة الجائنة على صدور الجماهير:

- طرح والدفاع عن البديل السياسي الاشتراكي مقابل البدائل البرجوازية امام الطبقة العاملة والطبقات الكادحة وعموم المجتمع.
- النضال وتنظيم الجماهير من الطبقة العاملة والفئات الكادحة من اجل الحصول على مطالبها وضمان حقها في تأمين سبل العيش.
- تسليح الطبقة العاملة والطبقات الكادحة بأفق نضالي مستقل، في مواجهة محاولات البرجوازية وتياراتها السياسية اختواءها أو حرقها عن اهدافها الحقيقية.
- الدفاع عن الفئات الاجتماعية المحرومة الاخرى بالحصول على الضمان الاجتماعي، وفرص العمل، وضمانات البطالة، والأجور التي تكفل العيش الكريم والرفاه.
- تنظيم الجماهير للدفاع عن امنها وسلامتها وسلامة المجتمع في حال حدوث أي فوضى أمنية
- الدفاع عن الحريات السياسية وحرية التعبير.
- الدفاع عن المساواة التامة للمرأة ومواجهة القوانين والقيم القروسطية التي تُفرض عليها.
- الدفاع عن الهوية العلمانية للدولة، وفصل الدين عن الدولة.
- تعزيز النضال من أجل سنّ القوانين التي تنص على المساواة بين كافة مواطني وسكان العراق بدون تفرقة قائمة على اساس الجنس او الدين او الطائفة او المنطقة.

التي تعرف نفسها ب«السنية».

إن الصراع على السلطة السياسية في العراق لا يتم فقط بين أطراف العملية السياسية، وخاصة الإسلام السياسي الشيعي الذي يسعى بعضه إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الضغوط الأميركية، بل إن التيار الصدري بوصفه قوة معارضة لهذه الأطراف—يراقب أيضاً مآلات الضغوط الأميركية، وفي الوقت نفسه يستعد لركوب موجة الاحتجاجات الجماهيرية عند اتساعها التي هي ملاذها الأخير لكسر عزلتها السياسية وتراجع دوره والعودة من جديد للمشهد السياسي. وهذا ما يشكل عاملاً إضافياً في خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية.

المستوى الثاني: الأزمة الاقتصادية وانعدام الرؤية

إن الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، تلقي بظلالها على أسعار النفط، العمود الفقري لاقتصاد البرجوازية العراقية، الا ان الطبقة البرجوازية في العراق الحاكمة في العراق وعلى اختلاف تياراتها القومية والإسلامية لا تضع لا من قريب ولا من بعيد مطالب جماهير العراق او الاستجابة لها. فهب الثروات والاستثثار بالسلطة والانفراد بها هو ما قامت عليه هذه السلطة منذ توليها الحكم منذ ما يقارب ربع قرن. ان هذه السياسات ادت وتؤدي الى اشعال موجات من الاحتجاجات الجماهيرية ضد الفقر والبطالة وانعدام الخدمات.

وبالتحليل النهائي، لا يمكن أن يتحقق أي استقرار سياسي، ولا أن تُنقل جماهير العراق إلى برّ الأمان الاقتصادي والاجتماعي، ولا أن يُجْزَ الحُد الأدنى من تطلعات الطبقة العاملة والنساء والشباب في الحرية والرفاه، مع بقاء هذه السلطة واحزابها التي اختبرتها الجماهير الكادحة عل امتداد ٢٣ عاما.

ان انهاء سلطة هذه الطبقة مرتبط ومرهون بتقدم الجماهير الى الميدان، وتنظيم نفسها للتعبير عن ارادتها الحرة والمستقلة وبمعزل عن التيارات الإسلامية التي تسوق نفسها كمعارضة للسلطة الحالية وتبغى اعتلاء موجات تلك الاحتجاجات، يضع الحزب الشيوعي العمالي العراقي

عمقت الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط الأزمة السياسية للطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق، وزادت من حدة الصراعات داخل العملية السياسية، خصوصاً بعد انتخابات ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٥. وتهيات القوى الاقليمية والعالمية ممثلة بالولايات المتحدة وايران للتدخل الجديد في الوضع السياسي العراقي، والذي بدأ يضغط بقوة بعد انتهاء الانتخابات، وخاصة مع تصاعد الضغوط الأميركية على أطراف العملية السياسية لإنهاء النفوذ الإيراني في العراق.

لقد أدخلت هذه الأوضاع القوى الميليشياوية الإسلامية في دوامة ومازق سياسي متفاقم، خصوصاً في ما يخص تشكيل الحكومة الجديدة. ويتمثل مازق هذه الجماعات الإسلامية على مستويين:

المستوى الأول: الصراع الداخلي حول تشكيل الحكومة

إذ تجد هذه القوى نفسها مطالبة ب إرضاء واشنطن من جهة، وفي الوقت ذاته تلبية الحد الأدنى من مطالب إيران. وهذا التناقض خلق حالة من الارتباك السياسي والتجاذب الداخلي الحاد.

فمن جهة تدرك الطبقة البرجوازية التي يقودها الإسلام السياسي الشيعي خطورة هشاشتها نتيجة تراجع النفوذ الإيراني الداعم لها، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في إيران، إضافة إلى الضغوط الأميركية والتهديدات الأمنية والعسكرية التي تواجهها بسبب إسرائيل ومشروعها الشرق أوسطي الجديد. ولهذا تحاول الطبقة السياسية الحاكمة في العراق حسم تشرذمها عبر فرض الأسلمة، وقمع الحريات السياسية، وتأسيس دولة استبدادية، قبل اية تغييرات محتملة في ايران تحول دون تدخل النظام الإسلامي في انقاذها.

ولا يقتصر تعميق الأزمة على العامل الأميركي—الإيراني فحسب، بل يضاف إليه تصاعد النفوذيين التركي والسعودي، اللذين يمارسان ضغوطاً على الوضع السياسي في العراق عبر دعم القوى المحلية المرتبطة بهما، مثل الأحزاب القومية الكردية وبعض القوى القومية العربية

## نهاية العالم القديم وبدايات الإمبريالية العارية

### سمير عادل

العالمية بالقوة من دون التفوق في مجالات الذكاء الاصطناعي، والصناعات العسكرية، والهواتف الذكية، والرادارات، والمغناطيسات. فالصين لا تمتلك معادن «غير موجودة إطلاقاً» في الولايات المتحدة من حيث الجيولوجيا، لكن الفارق الحاسم هو أنها تسيطر على الاستخراج والمعالجة والتكرير. وفي السياسة والاقتصاد، تبقى السيطرة الصناعية أهم من الوجود الجيولوجي.

الحاجات الاستراتيجية لإعادة تعريف مكانة الولايات المتحدة الامريكية:

من الضحالة والسطحية التعامل مع سياسات ترامب بوصفها نزوة شخصية أو مغامرة معزولة. فالرجل، في جوهره، يعكس توجهًا راسخًا داخل الطبقة الحاكمة الأمريكية. إنه التعبير الأكثر فجاجة عن نزعة قومية إمبريالية آخذة في التصاعد وحاجات إعادة تراكم الراسمال، شبيهة بتجارب تاريخية شهدتها العالم تمامًا كما كان أدولف هتلر تعبيرًا عن النزعة القومية الألمانية، أو فلاديمير بوتين عن النزعة القومية الروسية. ولذلك وقفت الغالبية العظمى من الحزب الجمهوري صفًا متراسًا خلف ما قامت به فرقة دلتا في اعتقال نيكولاس مادورو وزوجته وجلبه إلى محاكمته في نيويورك. ولم يكن

التي سادت في بدايات القرن المنصرم. وأصبحت المقولات مثل «السلام بالقوة» و«العالم تحكمه القوة»، كما ورد على لسان نائب وزير الخارجية الأمريكية تعليقًا على اختطاف الرئيس الفنزويلي من عقر داره، هي السائدة.

استراتيجية البيت الأبيض الجديدة جاءت لتنتشل الولايات المتحدة الأمريكية من مأزقين أساسيتين: الأولى، المديونية العالية التي تثقل بنيتها الاقتصادية، والتي تُقدَّر ٣٨ تريليون دولار؛ والثانية، فائض القوة الذي يمتلكه. وبموازاة ذلك، هناك سباق محموم بينها وبين الصين، وهي غير قادرة على اللحاق بها، سواء على صعيد المنافسة الاقتصادية واستمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية على العالم، أو على صعيد مديونيتها المتفاقمة. وفي تفاصيل هذه المنافسة، تسيطر الصين على المعادن النادرة التي تُعد أساس التطور التكنولوجي والعلمي والذكاء الاصطناعي، وهو ما يقود هذه المنافسة اليوم. ولذلك لا يمكن لأمريكا القديمة، الإمبريالية، الاستمرار بالأدوات نفسها القديمة التي شكّلت عنصرًا حاسمًا في بناء العالم القديم. فلا معنى، في منهجية الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، للعودة إلى السيطرة على الأسواق

بعد أكثر من ثمانية عقود، تسدل الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي السابع والأربعين، الستار رسميًا على العالم القديم، أو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وجاء ذلك في الاستراتيجية التي أعلنتها البيت الأبيض في شهر كانون الأول من العائم ٢٠٢٥. ففي حقل الاقتصاد، أنهى المفاهيم المرتبطة بالعولمة والتجارة الحرة، وأعاد التعرف الكمركية والحدود القومية إلى مركز العلاقات الاقتصادية. وفي حقل مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، التي كان الغرب، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، يتحرك تحت مظلتها للتدخل وتغيير السياسات التي تناهضها، جرى أركان هذه المفاهيم جانبًا إلى حين الحاجة. وقد ثُج ذلك بتوقيع قرارات تنفيذية بالانسحاب من ٦٦ منظمة دولية، من أبرزها منظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، واليونسكو، واتفاقية المناخ، ومنظمات تدعم المساواة وحقوق الإنسان وغيرها. أما في حقل القانون الدولي والنظام الدولي، فقد جرى سحقهما، وأجلت مكانتهما المفاهيم القديمة





## الطبقة العاملة هي القادرة على التصدي للهمجية الأمريكية في فنزويلا وتهديداتها للعالم

إن الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني تدين بأشد العبارات السياسات العدوانية والمافيوية للإدارة الأمريكية، وتخطب الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف صفًا واحدًا إلى جانب الطبقة العاملة العالمية في مواجهة هذه السياسات، والعمل المشترك لمنع تكرار سيناريو هتلر، ولكن هذه المرة بقيادة فاشية أمريكية جديدة. إن الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني تدين بأشد العبارات السياسات العدوانية والمافيوية للإدارة الأمريكية، وتخطب الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف صفًا واحدًا إلى جانب الطبقة العاملة العالمية في مواجهة هذه السياسات، والعمل المشترك لمنع تكرار سيناريو هتلر، ولكن هذه المرة بقيادة فاشية أمريكية جديدة. إن الطبقة العاملة في العالم وحركتها النضالية كانت العامل الحاسم في فرض الهدنة على دولة الاحتلال الصهيونية، وإجبارها على وقف حملتها العسكرية على قطاع غزة، وهي ذاتها القادرة على لجم جماح الفاشية الجديدة المتمثلة بترامب وعصابته في البيت الأبيض. وفي المقابل، فإن الطبقة العاملة الفنزويلية وجماهيرها التحررية، التي تعاني من الفقر والعوز الذي ساهم الحصار والعقوبات الاقتصادية الأمريكية في تشديده، لا تمتلك سندًا حقيقيًا سوى الطبقة العاملة العالمية. وإذا ما تمكنت هذه الأخيرة من توحيد صفوفها، وفصل نضالها عن سياسات حكوماتها، فإنها قادرة على خلق عالم أفضل ومنع انزلاق العالم نحو الفوضى وانعدام السلام والاستقرار.

عاشت الحرية  
عاش التضامن الاممي العمالي

عبر الأقاليم المأجورة في مراكز الدراسات ووسائل الإعلام والفضائيات الأمريكية، أن شعار «أمريكا أولاً» لا يعكس نزوات شخصية أو خرقًا سياسيًا لدى ترامب، ولا طموحات فردية معزولة. بل هو تعبير واضح عن سياسة دولة إمبريالية عنصرية ذات طابع فاشي، تسعى إلى معالجة أزماتها الاقتصادية ووقف تراجع نفوذها ومكانتها الدولية عبر العسكرية والبلطجة والاستحواذ على ثروات شعوب البلدان الأخرى.

أما الذرائع السخيفة التي تُستخدم لتبرير تغيير الأنظمة، كما حدث في فنزويلا عبر اتهام قيادتها بالاتجار بالمخدرات والإرهاب، فهي ذرائع سبق استخدامها بصيغ أخرى لتبرير غزو واحتلال العراق، ولم تعد تنطلي على أحد. وقد اعترف الرئيس الأمريكي وعصابته صراحة بأن الهدف الحقيقي هو النفط الفنزويلي، ومنع قوى دولية أخرى، مثل الصين وروسيا، من الاستحواذ عليه. وعلى صعيد آخر، كشفت هذه السياسات المواقف المناقفة للدول الغربية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، إزاء ممارسات البلطجة الأمريكية، إذ سارعت إلى تبني سياسة انتهازية لتبرير العملية العسكرية التي نفذتها الإدارة الأمريكية، قبل أن تعود وتغيّر مواقفها فور تهديد ترامب بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند التابعة للدنمارك. إذ فضحت هذه المواقف زيف ادعاءات الغرب وشعاراته الكاذبة بشأن احترام القانون الدولي وسيادة الدول، وهي الادعاءات التي رُفعت عاليًا خلال الأزمة الأوكرانية على مدى السنوات الثلاث الماضية بذريعة «انتهاك روسيا للقانون الدولي»، في حين وقفت معظم الحكومات الغربية متفرجة، بل أيدت بعضها، كما فعلت رئيسة الوزراء الإيطالية، العملية العسكرية الأمريكية ووصفتها بأنها «مشروعة».

## وقف البربرية النازية وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة

وفي خضم هذه الأوضاع، والصدمة التي أحدثتها السياسات المافيوية للإدارة الأمريكية على الصعيد العالمي، شهدت الجبهة العالمية المساندة والداعمة للقضية الفلسطينية تراجعاً نسبياً في وتيرة احتجاجاتها.

إننا في الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، وإذ نعتبر أنفسنا جزءاً لا يتجزأ من الخندق المناهض للإمبريالية العالمية وسياساتها، ونقف إلى جانب الطبقة العاملة العالمية في سعيها نحو عالم أفضل وفي مواجهة البلطجة الأمريكية وسياسات الهيمنة، نؤكد مجدداً أن القضية الفلسطينية تمثل جزءاً أساسياً وحيوياً من الصراع مع القوى الإمبريالية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على إنقاذ دولة الاحتلال

السلام» في غزة، وهو أحد بنود «خطة ترامب» لإدارة القطاع، ويكشف هذا الطرح بوضوح أن دولة الاحتلال مرتاحة له، كونه يمنحها مزيداً من الوقت لمواصلة ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، وبالتوازي مع هذا التضليل، تحتمي السياسات النازية للطبقة الحاكمة في تل أبيب، بيمينها ويسارها، بالتحويلات الجارية في العالم والمنطقة، فالمجازر اليومية التي ترتكب في قطاع غزة، إلى جانب التصعيد اليومي الخطير في الضفة الغربية وتوسيع الاستيطان فيها، تجري على قدم وساق، في ظل انشغال العالم بالبلطجة الأمريكية في فنزويلا وتهديداتها لحكومات دول أمريكا اللاتينية، والتي لم تسلم منها حتى مناطق تخضع لنفوذ حلفائها، مثل غرينلاند وكندا.

افتتحت إدارة دونالد ترامب العام الجديد بشنّ حملة عسكرية على العاصمة الفنزويلية كاراكاس، عبر اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في عملية لا يقل وصفها عن ممارسات المافيات والعصابات الإجرامية المنظمة. ويأتي ذلك في وقت كان فيه العالم يأمل أن يكون العام الجديد عامًا للأمن والسلام، بعد الجرائم المروعة التي ترتكبها الدولة الصهيونية ذات الطابع الفاشي المسماة «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، إلى جانب اعتداءاتها المتواصلة على لبنان وسوريا، وإطلاقها التهديدات ضد إيران ودول المنطقة، بدعم مباشر ومعلن من الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الأخيرة اختارت بدلاً من ذلك المضي في تهديد العالم، في حال رفضه سياسات الإذعان والهيمنة والنهب والسرقة.

إن ما جرى في فنزويلا، إلى جانب التهديدات المتلاحقة التي أطلقتها العصابة الجديدة القابعة في البيت الأبيض، والمتمثلة بالرئيس الأمريكي وزير حربه ووزير خارجيته ضد دول مثل المكسيك وكولومبيا وكوبا، يعكس تدشين مرحلة جديدة من عودة الفاشية والنازية في القرن الحادي والعشرين، في سياق السعي للسيطرة على العالم بالقوة. ولا تختلف منهجية إدارة ترامب في جوهرها عن منهجية حكومة هتلر النازية التي أشعلت الحرب العالمية الثانية؛ فهي جزء من صراع الدول الإمبريالية على الخروج من أزماتها الاقتصادية عبر إعادة تقسيم الثروات ومناطق النفوذ، وفرض السيطرة والهيمنة على العالم.

لقد كشفت سياسات البيت الأبيض تجاه فنزويلا، والتهديدات الموجهة إلى دول أخرى، والتي حظيت بدعم واسع من قطاعات كبيرة من الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، سواء في الكونغرس الأمريكي أو

الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة ما زالت مستمرة، في خضم التضليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية عبر ما سُمّي بـ«خطة ترامب» لوقف ما أطلق عليه زوراً اسم «الحرب» في قطاع غزة، فمنذ اليوم العاشر من تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ٢٠٢٥، وهو التاريخ الذي أعلن فيه وقف تلك «الحرب»، لم تتوقف الآلة الوحشية لدولة الاحتلال الصهيونية عن مواصلة مسلسل القتل بحق سكان غزة، تحت ذرائع سخيفة وواهية، كما لم تتوقف معاناة السكان من الجوع والبرد، إذ لا يزال الحصار مفروضاً، وما زال معبر رفح، الشريان الرئيسي لتدفق المساعدات الإنسانية، مغلقاً ولم يفتح بصورة طبيعية.

واليوم، يجري الحديث عن تشكيل ما يسمى بـ«مجلس



## وقف البربرية النازية وتأسيس الدولة ...

والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال.  
٢. رفع الحصار الكامل عن قطاع غزة، وإعادة إعمار ما دمّره الاحتلال.  
٣. محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة النازيين ومن يدعمهم في المحاكم الدولية والشعبية.  
٤. تصعيد حركة المقاطعة العمالية والشعبية حتى إنهاء الاحتلال وتفكيك نظام الاستعمار والفصل العنصري.  
٥. دعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بها ومساندة الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية العادلة والمشروعة وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وانتهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين المستقلة.

إن الحرية والسلام والأمان لن يتحققوا في الشرق الأوسط، ولن يتحققوا في العالم، ولن يتوقف مسلسل الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، من دون تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة وفق قرارات الشرعية الدولية يشكل مفتاح الأمن والاستقرار، وسحب البساط من تحت أقدام النازيين الجدد في تل أبيب، ووقف سياسات الفصل العنصري (الأبارتهايد) والإبادة الجماعية.

وعليه، نوجه ندائنا إلى الطبقة العاملة العالمية والجهة الإنسانية لنؤكد على المطالب التالية، وندعوها للنضال كتفًا إلى كتف من أجل فرضها على المجتمع الدولي من أجل:

١. إنهاء كل مظاهر العسكرتارية في قطاع غزة

## نهاية العالم القديم وبدايات...

سمير عادل

في الولايات المتحدة وأوروبا على حد سواء، فيما تعترف النخب أوروبية البرجوازية بأن القارة باتت تواجه شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار. كل ذلك يشير إلى حقيقة واحدة: العالم الذي وُلد بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهى. وما نشهده اليوم ليس فوضى عابرة، بل مخاض نظام دولي جديد، تُعاد فيه صياغة موازين القوة، وتُسقط فيه الأفعنة عن إمبريالية لم تعد قادرة على الاختباء خلف شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنّ واحدة من أهمّ المخاطر تتمثل في تهديد العالم بالعسكرتارية وتعميم الفوضى على عشرات البلدان. وهذا من شأنه أن يساهم في إطلاق العنان للقوة العسكرية لفرض السياسات بدلاً من الدبلوماسية والحوار. وعلى صعيد آخر، فإنّ هذه الأجواء ستعمل على تقوية النزعات القومية والعنصرية الشوفينية، بما يشجّع التيارات القومية والحركات المعادية للنساء و للمهاجرين. وفي الوقت ذاته، تسهم هذه السياسات في إطلاق يد الحكومات في قمع الحريات السياسية وسحق المطالب العادلة للعمال، تحت ذريعة ردّ «العدوان الخارجي» و«حماية الوطن» و«الحدود القومية». وفي المحصلة النهائية، سيكون العالم أمام جحيم لا يُطاق، لم تشهد له البشرية مثيلاً في العصر الحديث كما نعيشه في هذه المرحلة.

إنّ الطريق نحو الحرية والأمان والسلام يمرّ عبر تضافر الجماهير والبشرية المتمدنة في العالم، ولا سيّما في الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية. التجربة العملية والوقائع الملموسة تعلّمنا أنّه لولا الحركة الاحتجاجية والجهة الإنسانية العالمية خلال تجربة غزو واحتلال العراق، لما انسحبت إسبانيا من التحالف الأمريكي، ولحقت بها إيطاليا. كما أنّ حركة الاحتجاج العالمية خلال العام الماضي أرغمت، على الأقل، على تخفيف حدّة الآلة العسكرية الوحشية ضد سكان غزة، وأسفرت عن طرح ما عُرف بخطة ترامب، رغم كلّ حملات التضليل التي رافقتها وساهمت في تعمية الرأي العام العالمي.

احتلّت الهند المرتبة الرابعة بعد إراحة اليابان من قائمة الدول الصناعية، تعكس احتدام المنافسة بين الدول الرأسمالية. وفي خضمّ هذا الصراع، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية مركزها الأول عبر تفوّقها العسكري لخدمة أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية. وتعبّر مطالبة ترامب الأخيرة برفع موازنة وزارة الحرب (الدفاع سابقاً) إلى تريليون ونصف تريليون دولار عن هذا الطموح. إذ إنّ فائض القوة العسكرية لا يمكن أن يبقى منزوياً إلى الداخل مع استمرار السياسات القديمة، في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة، وانسداد الأسواق أمامها، ووجود محددات تعيق تقدّمها التكنولوجي. التداعيات الخطيرة للسياسة الأمريكية:

إن الميزة التي تمتعت بها الإمبريالية القديمة كانت في استحوادها على ثروات البلدان المستعمرة، ومنح جزء منها للطبقة العاملة في بلدانها، «أرستقراطية الطبقة العاملة». وقد استطاعت، عبر هذه السياسة، إفساد قسم كبير من الطبقة العاملة وتقوية النزعة المحافظة والاصلاحية في صفوفها، وكان ذلك واضحاً في بدايات الحرب العالمية الاولى، حين انضم العديد من القادة الاشتراكيين إلى الدفاع عن النزعة القومية والوطنية لبرجوازياتهم الحاكمة وتأييدها لحربها للصوبية كما سماها فلاديمير لينين زعيم ثورة أكتوبر الروسية.

أما اليوم، فإن الازمة الاقتصادية تعصف بالنظام الرسمالي العالمي وتلقي بثقلها على الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة في الولايات المتحدة، وأوروبا التي باتت تتحدث، على لسان أحد أقطابها إيمانويل ماكرون، عن «استعمار جديد» في رده على سياسات الإدارة الامريكية وتهديدها للعديد من بلدان العالم لفرض الإذعان والهيمنة عليها، تكشف بوضوح أن العالم القديم قد انتهى.

غير أن هذا التحول يكشف، في العمق، عن نهاية الامتيازات التي تمتعت بها الإمبريالية القديمة، حين كانت قادرة على شراء «السلم الاجتماعي» لحماية سلطتها الطبقيّة داخل بلدانها عبر توزيع جزء من ثروات المستعمرات على الطبقة العاملة. اليوم، تتآكل هذه القدرة، وتدهور أوضاع العمال

الإسرائيليّة وسمعتها واعتبارها من مستنقع الجرائم التي ارتكبتها في غزة، إن ما تقدم عليه هذه الدولة المارقة والمعادية للإنسانية حتى النخاع يتم بإيعاز ودعم مباشر من الإدارة الأمريكية.

لقد دفعت الضغوط التي مارسها الجهة الإنسانية العالمية، وفي قلبها الحركة العمالية، ولا سيما في الغرب، الإدارة الأمريكية إلى طرح خطتها الهادفة إلى كبح همجية إسرائيل في غزة، وإن هذه الجهة هي القوة الوحيدة التي تمتلك مصلحة حقيقية في إحلال الحرية والسلام والأمان، وتحقيق المساواة والرفاه، وهي القادرة فعلياً على وقف جرائم دولة الاحتلال، وفي المقابل، تحاول هذه الدولة النازية مقايضة جماهير فلسطين والعالم بوقف مؤقت لمسلسل القتل والإبادة الجماعية، مقابل التهرب من الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والعمل على إفشال مشروعها.

مستغرباً أن يحظى بدعم واسع داخل المؤسسة السياسية والأمنية، وأن تتوافق سياساته مع عسكرة متزايدة للقرار الأمريكي.

إن تغيير اسم وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب، وإقالة العديد من الجنرالات، وتغيير العقيدة العسكرية بما ينسجم مع العقيدة القومية «أمريكا أولاً»، يعكس هذا التحول وهذه الحاجات الاستراتيجية. أمريكا القديمة كانت إحدى الدعائم الأساسية للحفاظ على عالم رأسمالي متعدد الحلفاء والخصوم الدوليين الذي توج تحت مظلة الأمم المتحدة وسنها للقانون والنظام الدوليين، أما «أمريكا أولاً» فهي أمريكا سيدة العالم دون منازع، وعلى الجميع خدمة مصالحها وأهدافها. ويتضح ذلك من خلال التلويح بالانسحاب من حلف الناتو، الذي تُعد أمريكا عموده الفقري، وهو ما عبّر عنه ترامب صراحةً حين قال إن روسيا والصين لا تخافان من الناتو دون أمريكا في رده على تصريحات رئيس وزراء جزيرة غرينلاند بأنه أي عمل عسكري ضد الجزيرة سيفكك الناتو.

إنّ تهديدات ترامب بالاستحواذ على جزيرة غرينلاند، وتهديده كوبا وكولومبيا والمكسيك وإيران، تعبّر عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحمّل انزواء مكانتها أو القبول بعالم متعدّد الأقطاب، كما تُبشّر به روسيا والصين. إنّ استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أعلنها البيت الأبيض تكشف أنّ المشكلة ليست مع روسيا، لا لأنّ ترامب «يحبّ الأقوياء» كما يدّعي الإعلام السطحي، بل لأنّ المشكلة الحقيقية أصبحت في حماية أوروبا وتحمل التكاليف الباهظة للتمويل العسكري، وهو ما يشكّل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ما تجنيه منها اقتصادياً.

إنّ فكّ الارتباط مع الحليفة التقليدية أوروبا، وإعادة تشكيل علاقة جديدة مع روسيا، يخدم المصالح الإمبريالية الأمريكية. فروسيا تمثل سوقاً كبيرة وواعدة، وتمتلك موارد معدنية ضخمة، ولا توجد معها مشكلة أيديولوجية حقيقية. كما أنّ متابعة تراجع وتسلسل المواقع الصناعية، حيث



## الترامية: خطر على البشرية عادل احمد

لمستقبل النظام الرأسمالي، تدفع العالم إلى دوامة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حتى يتسنى لها إعادة صياغة الأقطاب والتقسيمات والتوازنات عن طريق الصراعات والحروب الدموية، كما في حروب أوكرانيا والسودان واليمن وسوريا ولبنان وغزة وليبيا وفنزويلا. إن إعادة تشكيل العالم بهذه الطريقة سيعني تعميق الفقر والجوع والحروب والتشرد والاقتتال، على حساب الطبقة العاملة والجماهير المحرومة في شتى أنحاء العالم. إذا استمرت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في بداية القرن العشرين حوالي ٣٥ سنة، وحدثت خلالها حربان عالميتان، حتى تشكلت الأقطاب واستقرت عملية التراكم الرأسمالي وتطور الإنتاج لنصف قرن تقريباً (من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠)، ومن ثم انهارت إحدى الكتل نتيجة تناقضات رأس المال نفسه، ودخلت الكتلة المنافسة في أزمة مع تطور القوة الإنتاجية العالمية في دول ما يسمى بالعالم الثالث أو النامي... فليس من الغريب ان تستمر المرحلة القلقة الحالية فترة طويلة نسبياً. إن الديمقراطية الغربية والليبرالية، التي كانت تحكم العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، قد تأزمت نتيجة تطور التكنولوجيا الصناعية والرقمية في الصين والشرق، مما مكنها من التحكم في وسائل الإنتاج وتصدير السلع بأرخص الأسعار إلى شتى أنحاء العالم. إن هذه الأزمة الاقتصادية سوف تستمر حتى إعادة تشكيل النظام العالمي من جديد، وسوف تستغرق سنوات عديدة من الحروب والاقتتال وعدم استقرار.

إن منع تحميل أعباء هذه الأزمة على أكتاف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، لن يتم إلا عن طريق تعميق أزمة البرجوازية نفسها، واستعداد الطبقة العاملة لتحقيق مهامها التاريخية في الثورة الاشتراكية، على غرار الثورة الاشتراكية في روسيا. هناك خياران لا ثالث لهما: إما القبول بالحل البرجوازي، الذي يعني وصول العالم إلى حافة الحرب النووية أو المجاعات والفقر والاقتتال، وعدم استقرار حياة الجماهير لعشرات السنين! وإما تحقيق أماني وتطلعات البشرية في الحرية والرفاه والسلام والمساواة... عن طريق الثورة الاشتراكية.

تهديد ترامب للمكسيك وكوبا ونيكاراغوا وكولومبيا بنفس مصير فنزويلا ورئيسها، هو رد فعل منه ومن الطبقة التي يمثلها، على انحدار مكانة أمريكا ومكانتها في قيادة النظام الرأسمالي العالمي. إن «الترامية» هي بحق التعبير الدقيق عن محاولة الطبقة البرجوازية الأمريكية الدفاع عن مصالحها، ولكن من دون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية واللغة المنمقة والشعارات البراقة التي تقدمها سياسات الديمقراطيين والإدارة السابقة لجو بايدن. تتجسد الترامية باعتبارها التعبير الواقعي عن خطورة المرحلة الحالية، التي تتسم بعدم التقيد لا بالقوانين التي وضعوها هم أنفسهم، ولا بالمعايير الأخلاقية التي تتباهى بها الطبقة البرجوازية منذ نشأتها، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية وحرية التعبير، وغيرها. إذ أصبح الكذب والتضليل والنفاق من أبرز سمات الطبقة البرجوازية العالمية. لقد وقفت الطبقة البرجوازية في أوروبا بكل قوتها مع أمريكا في حرب أوكرانيا ضد روسيا، بحجة الدفاع عن شرعية القوانين الدولية ومواجهة «الغطرسة الروسية» في أوكرانيا وفي الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي. لكن في الواقع، كان الهدف استراتيجياً آخر، وهو الهيمنة والحد من النفوذ الروسي. بينما مع اختطاف مادورو، لم يكن هناك دفاع من قبل أوروبا عن الشرعية والقوانين الدولية، ولا إشارة إلى «الغطرسة الأمريكية»! وما تزال الطبقة البرجوازية الأوروبية تعتبر نفسها حليفة وفي خندق واحد مع البرجوازية الأمريكية، ولهذا يكون النفاق سيد الموقف.

إن تهديد ترامب بضم «جرينلاند» إلى أمريكا بحجة أهميتها الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، هي أيضاً أكبر كذبة، تخفي وراءها الرغبة في الاستحواذ على المواد الخام الموجودة في أراضيها. وهنا أيضاً، ثمة مواقف مخجلة، حيث لا يوجد رد فعل واقعي من الطبقة الحاكمة الأوروبية! ولا توجد خطة للدفاع عن الجزيرة الدنماركية كما حصل في أوكرانيا. إن هذا النفاق ما هو إلا تعبير عن عدم وضوح الرؤية حول مستقبل التوازنات والتقسيمات في مرحلة إعادة تشكيل العالم بين الأقطاب العالمية. إن ضبابية رؤية الطبقة البرجوازية العالمية

يُعدُّ الهجوم الأمريكي بقيادة البلطجي دونالد ترامب على فنزويلا، واختطاف رئيسها مادورو وزوجته، وإفْتِيَادُهُمَا إلى أمريكا، مؤشراً خطيراً ومُزْعَباً على طبيعة المرحلة الحالية من عمر النظام الرأسمالي العالمي. فمنذ مجيء ترامب إلى السلطة في كانون الثاني من العام الماضي (٢٠٢٥) إلى يومنا هذا، تتسارع الأحداث يوماً بعد يوم نحو الأسوأ، ليس فقط بسبب عودته إلى السلطة، بل بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية الخانقة وإخفاق السياسة الليبرالية في تحقيق الأرباح وتراكم رأس المال.

إن العالم الرأسمالي اليوم، كما في أزمانه السابقة، يحتاج إلى إعادة تشكيل نفسه، وإعادة صياغة التوازنات، وتقسيم العالم من جديد، والبحث عن مناطق نفوذ تتوافر فيها الطاقة والمواد الأولية الضرورية لدورة جديدة من عملية التراكم الرأسمالي. إن العالم الغربي، الذي كان يسيطر على الصناعات والإنتاج ويصدّر رأس المال إلى بقية دول العالم لاستغلال القوة العاملة الرخيصة والاستحواذ على النسبة الأكبر من فائض القيمة المطلق، هو في مرحلته الأخيرة. فدخل الصين بقوتها الاقتصادية الهائلة، ورخص منتجاتها نتيجة انخفاض تكلفة اليد العاملة فيها، إلى أسواق دول الشرق وجنوب العالم، واستحوذها على المواد الأولية والطاقة بأسعار مقبولة نتيجة حاجتها المستمرة والمتنامية، يجذب الطبقة البرجوازية في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث نحو الاستثمارات والمنتجات الصينية باستمرار.

لقد أصيبت الطبقة البرجوازية في أمريكا بالذهول من الصعود الاقتصادي للصين وتوسع مناطق نفوذها المستمر، ودون حروب عسكرية. ولم تستطع أمريكا، في منافستها مع الصين، منع توسع مناطق نفوذ الصين وروسيا في العالم بالطرق السياسية التقليدية. إن الهجوم على فنزويلا واختطاف مادورو وزوجته بالطريقة العسكرية المهيمنة، ما هو إلا هستيريا جزء من الطبقة البرجوازية الأمريكية إزاء هذا الخطر، أي توسع نفوذ الصين وروسيا. إن



## ما الذي سيحل لو تمكنت الاحتجاجات من إسقاط النظام في إيران؟ عواد احمد

السياسي والاجتماعي. وهذا جانب أساسي ومهم في القضية.

لكن على القوى اليسارية في إيران، بشكل خاص، أن تضع في حساباتها أنها لن تحصل على موقع في السلطة المقترضة، حتى لو لعبت دوراً مؤثراً في الاحتجاجات. لأن النظام الأمريكي والغربي المتوحش، وتوازنات القوى في الشرق الأوسط في هذه اللحظة التاريخية، لن يسمحا بقيام أي نظام ذي طابع يساري في إيران يكون متحرراً من الهيمنة الأمريكية والغربية. على اليسار الشيوعي والاشتراكي أن يحدد موقفه بوضوح من الاحتجاجات المشروعة للجماهير في إيران، ومن دور القوى الرجعية المدعومة غريباً داخل هذه الاحتجاجات. إن إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية يبقى هدفاً مهماً، ولكن يجب أن نكون حذرين إزاء الآليات التي ستستخدم للإطاحة بالنظام، والسيناريوهات المحتملة، والقوى التي ستبرز في حال سقوطه.

ويجب على اليسار الشيوعي والاشتراكي أن يكون مستعداً للمساهمة بشكل فاعل – فيما لو سقط النظام – في تجنب الشعب الإيراني عوامل الفوضى والسيناريو الأسود المحتمل

وحتى القوى اليسارية والشيوعية. على الأرجح، سيعتمد سياسات نيوليبرالية تزيد من تعميق الهوة بين غالبية الجماهير والطبقة العاملة من جهة، وبين طبقة أوليغارشية جديدة تُنصّبها الأجنداث الإمبريالية من جهة أخرى. هذا إذا لم تؤدّ الأحداث إلى تقسيم إيران إلى دويلات أو مناطق على أسس طائفية أو قومية، على غرار ما حصل في العراق. يعوّل بعض اليساريين على أن قيام نظام بديل سيفتح أبواب الحريات السياسية والاجتماعية، وقد يستفيد اليسار من هذا المناخ. لكن، إلى أي مدى سيكون له دور مؤثر كقطب سياسي في النظام المحتمل؟ لا يمكن الجزم بذلك. ثم ما طبيعة هذه الحرية الموعودة وأفاقها وحدودها؟ لا يمكن لأحد التكهّن بذلك.

لا أدفع هنا عن نظام الجمهورية الإسلامية الثيوقراطي القمعي والرجعي، ولكن في سياق المرحلة التاريخية الراهنة، لا توجد الظروف المحلية والعالمية الملائمة لقيام نظام تقدمي في إيران، بسبب اختلال موازين القوى لصالح القوى الإمبريالية ووكلائها وأذيلها من مختلف الاتجاهات البرجوازية والرجعية.

إن سقوط النظام الإسلامي المفترض في إيران يعني سقوط أهم قلعة للإسلام السياسي في المنطقة، وإذا ما سقط، فسيبدأ دور قوى الإسلام السياسي في المنطقة بالانحسار والدخول في مرحلة الأفول وزوال التأثير

شهدت إيران تظاهرات متصاعدة شملت معظم المدن، وتطورت لمواجهات مع النظام من قبل مجموعات معارضة مسلحة، وسط تدخلات خارجية ودعم إقليمي ودولي. فمن ناحية، بدأت الاحتجاجات كمطالب حياتية تعكس تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، الناجم عن الحصار الخانق الذي تفرضه الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل، وعن الفساد المستشري وسوء الإدارة المزمن. ومن ناحية أخرى، تعبر عن طموح قطاعات واسعة من الجماهير الإيرانية المتحضرة نحو التحرر من قبضة نظام الملالي، ونيل الحريات السياسية والاجتماعية.

لو افترضنا نجاح هذه الحركة في تغيير النظام الإسلامي، فما الذي سيحدث؟

أي نظام جديد سيأتي في خضم فوضى داخلية وعالمية ستهز المجتمع الإيراني. وفي ظل توازن القوى الحالي، سيكون هذا النظام - من الناحية السياسية - في صف المحور الأمريكي-الإسرائيلي-الغربي، وسيصبح نظاماً تابعاً طبعاً لتوجيهات الولايات المتحدة الطامعة في ثروات إيران النفطية والمعدنية. سيكون هدفه الأكبر إخراج إيران من دائرة نفوذ القطب المنافس المتمثل في التحالف الصيني-الروسي. ولن يكون هذا النظام في خدمة الجماهير الإيرانية كما يروج بعض المعارضين الإصلاحيين والليبراليين والملكيين